

رتبة التقديم في القرآن الكريم

م. محمد الجواد محمد الحسن محلي

جامعة أهل البيت

تمهيد

مفهوم التقديم ظاهرة لغوية علقته الدرس القرآني في التراث النقدي و البلاغي عند العرب بمتلقيه ، مراعاة لمقتضى الحال ، ألفه الذوق العربي فطرة و سايقة ، وهو جعل الشيء سابقا على غيره لضرورة تسعى إلى إنتاج الدلالة باسناد لغوي و أسناد عقلي ، عبر سلسلة تحولات ، من المعنى الظاهري إلى المعنى العميق^١ ، و تهدف إلى رسوخ المعنى في الفكر و النفس ، وهذا كله على وجه الأولوية وبيان المناسبة لا على وجه اللزوم ؛ فقد سبق النحويون البلاغيين ووضعوا له أحكاما عامه ، منها ما يقاس عليه ، ومنها ما لا تحكمه قواعد قياسية ، قال سيبويه : (كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم و هم ببيانه أعنى)^٢ و عليه فقد تعددت تبعاً لذلك آراء النحاة و البلاغيين في تناول هذا الأسلوب في عبارة القرآن الكريم بحسب نوع الدرس اللغوي ، و العصر الذي دُرِس به مفهوم التقديم .

فالنحاة المتقدمون اقتضرت آراؤهم على تعميم قواعد أسلوب التقديم ، و يعدونه قرينة على الوظيفة النحوية للكلمة في السياق ، و قيدوا أحكامهم بين الوجوب و الجواز ، نحو قوله تعالى : " إِيَّاكَ نَعْبُدُ " ^٣ ، فالضمير (إياك) مفعول به واجب التقديم لأنه ضمير نصب منفصل ، و حكمه أن يتقدم على فعله وجوبا ، و نحو قوله تعالى : " فَرِيقًا تَقْتُلُونَ " فالاسم (فريقا) مفعول به تقدم على فعله جوازا ، و قاسوا قواعدهم على وفق تلك الأحكام .

أما النحاة المتأخرون فقد تركزت آراؤهم على علل النحو ، بعد أن استكمل النحو أحكامه و استغلقت أبوابه فدخل النحاة المتأخرون إلى ميدان فسيح من الاجتهاد و تصارع الآراء ، لحاجتهم إلى تعميم أحكامهم و أصول مناهجهم و مذاهبهم في التعليل ، مما صدر عن ذلك توسعهم و تفلسفهم في تعليل الأحكام النحوية^٤ ، حتى غدت المفاضلة بين النحويين المتأخرين تقوم على مقدار ما يحسن أحدهم من صنعة التعليل^٥ ، مما دفع بعض النحويين إلى إحالة أحكام النحو إلى التعليل ، قال أبو البركات الأنباري : (إعلم أن

^١ - مباحث في لغة القرآن الكريم و بلاغته ، د. عائد كريم علوان ، ص ٥١ .

^٢ - الكتاب ، سيبويه ، ج ١ ، ص ٥١ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٣ ، مكتبة الغانجي ، ١٩٨٨ القاهرة .

^٣ - سورة الفاتحة : ٤

^٤ - المائدة : ٧٠ .

^٥ - ينظر : ابن جني النحوي ، د. فاضل السامرائي ، ص ٨٢ ، دار النذير ، بغداد ، ١٩٦٩ ،

^٦ - الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، د. محمد حسين آل ياسين ، ص ٣٧٢ ، مكتبة الحياة بيروت ،

١٩٨٠ ، ط ١

العلماء اختلفوا في ذلك - يعني الحكم النحوي - فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص^٧ ، ومن تلك العلة التي توسّعا في دائرتها هي علة التقديم في أسلوب البناء اللغوي للآيات الكريمة ، و بسطوها بين ساحة النحويين و اللغويين ، دون أن يذهبوا إلى تعميم قواعدهم بأقيسة ثابتة ، و تركوا الباب مفتوحا خلفهم ، للتوسع في مفهوم التقديم ، فقد أثمرت آراؤهم بمفاهيم جديدة لم يتطرق إليها المتقدمون من شيوخهم ، وخرجوا بنتائج كانت فتحا مينا لدرس لغوي جديد ، منها مثلا : ما ذهبوا إليه في قوله تعالى : **" وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتَ لِلْكَافِرِينَ "**^٨ ، فإن ترتيب هذه الأسماء السبعة و تقديم بعضها على بعض في سياق الآية الكريمة إنما وقع بحسب ترتيبها الزمني الذي حصلت فيه - سنأتي على تفصيلها لاحقا .

أما البلاغيون فانغمسوا في أسلوب التقديم وتوسعوا فيه ، على أنه عدول عن الأصل ، و المتلقي يتأثر بهذا العدول أو التحول أكثر مما يتأثر بالأصل ، إذ يحصل به على ناتج دلالي جديد يخرج عن دائرة المؤلف إلى آفاق الإبداع ، فعابوا على النحويين تغافلهم عن هذا ، فتناولوه في أبواب البلاغة بشيء من التفصيل ، قال الجرجاني : (ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه و يطفئُ لديك موقعه ثم تنظر فتجد أن سبب أن راقك و لطف عندك أن قدم فيه شيء و حول اللفظ عن مكان إلى مكان)^٩ ، فقد ازدادوا على مفهوم التقديم لدى النحاة الذين قصروا أفكارهم على وجهين : أولهما ، تقديم على نية التأخير ، مثل تقديم الخبر على المبتدأ كقولنا : منطلقٌ زيدٌ ، فقدمنا الخبر (منطلق) على نية تأخيره لأن محله التأخير ، فلا تغيير طرأ على حكمه ولم يفض إلى معنى جديد ؛ و توسع البلاغيون في التقسيم الثاني الذي أقره النحاة و هو تقديم لا على نية التأخير ، فقد ذهب البلاغيون إلى أن هذا التقديم يصاحبه نقل الكلمة من حكم إلى حكم آخر ، و من وظيفة نحوية إلى أخرى ، و من معنى إلى معنى جديد ، فمثلا لو أخذنا المثال - المار ذكره - و أجرينا التقديم عليه ، و قلنا : المنطلق زيد ، فقد عملنا على تغيير وظيفة كلمة (المنطلق) فأصبحت مبتدأ ، و (زيدٌ) خبر ، و تبع ذلك تغير في المعنى الذي ننشده من العبارة ، فالعبارة الأولى كانت جوابا عن سؤال (مَنْ) ، و العبارة الجديدة بعد التقديم كانت جوابا عن الحدث أو الفعل الذي أحدثه زيد ، و لم يخرج البلاغيون عن دائرة الأبواب النحوية ، إلا في علاقة اللفظ المتقدم بمعناه الجديد - و سنذكرها لاحقا بشيء من التفصيل - .

^٧ - لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، ص ٦٨ ، تحقيق سعيد الأنباري ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٨٨ ، .

^٨ - الحج : ٤٢ .

^٩ - دلائل الاعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني ، ص ١٤٨ ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ٢٠٠٢ .

أما أصحاب المدرسة اللغوية المعاصرة فلم يحيلوا أبحاثهم على الظواهر اللغوية في القرآن الكريم ، بصفته المستوى الأمثل للغة الكلام و الخطاب العربي ، بل اقتصرت أغلب جهودهم على دراسة الظواهر اللغوية في اللغات الميتة ، بمعنى آخر دراسة اللغة من أجلها و لذاتها ، بعيدا عن تأثيرات التطور و النمو^{١٠} ثم توزعت هذه الفكرة على مذاهب و اتجاهات فكرية ، وانصرف قليل من تلامذة المدرسة اللغوية الحديثة إلى البحث و الاستقصاء في ظواهر السياق في الخطاب القرآني ، أمثال (تمام حسان) و (رمضان عبد التواب) و (ابراهيم السامرائي) و (صبحي الصالح) و غيرهم ، وهؤلاء قد خرجوا إلينا بأفكار جديدة بخصوص موضوع البحث ، كان بعضها مخالفا ، وبعضها الآخر مؤتلف ، و قد تبين أن تلك الآراء قد أثريت من المنطلقات النظرية لأفكار المدرسة اللغوية الحديثة (المدرسة السياقية)^{١١} ، فجاءت آراؤهم تتراوح بين تلك المنطلقات النظرية و بين آراء النحاة ، مما أضفى عليها طابع التحديث و التقريب بين المدرسة النحوية العربية و المدرسة اللغوية الحديثة ، فقد تناولت آراؤهم ظاهرة التقديم في خطاب العبارة القرآنية المقدسة ، لكنها تنصب على الجانب الدلالي للعبارة - بعدّه أن أساسيات الدرس اللغوي الحديث اعتمدت علم الأصوات و الدلالة وانغمسوا فيها ، بدأ من تطبيقات العالم الفرنسي (برييل) في علم الدلالة ، مروراً بثنائية (فردينال دي سوسير) الدال و المدلول ، و آراء المدرسة التوليدية و التحويلية لـ (تشومسكي) ، و ما أخذ به تلامذتهم من تفرعات تلك الوظائف و تحليلها في دائرة تلك العلوم اللغوية^{١٢} .

أما علماء الإعجاز القرآني فيذهبون إلى أن التقديم في مفردات العبارة الواحدة يجري لحكمة يريدّها الله - سبحانه و تعالى - في مقام العبارة و هذه ميزة الإعجاز منحها الله سبحانه و تعالى لعباده للتأمل و التفكير في كلامه المقدس ، فتارة يكون التقديم دافعا للتفكير في معنى العبارة ، و تارة أخرى تكون ميزة للتأمل في جمال اللفظ و حسن التعبير ، مراعاة لخفة اللفظ من استنقاله ، و تطبيقا لجرس الكلمة و مسجوعها^{١٣} ، و يبدو أن علماء الإعجاز قد انصرفوا إلى مقارنة ألفاظ الشعر من القرآن الكريم ، فتركوا تلك المواضيع للنحاة ، دون أن يتمكنوا من تعميم أحكامهم ، فجاءت كتب الإعجاز القرآني متماثلة في التفسير و التوجيه الإعرابي و اللغوي ؛ قال أبو عبيدة في مجازة ، في قوله تعالى : **" ذلك الكتاب لا ريب فيه "**^{١٤} ، بمعنى لا شك فيه ، و أنشدني أبو عمر الهذلي لساعدة بن جؤيّة الهذلي :

^{١٠} - مباحث في علم اللغة و اللسانيات ، د. رشيد عبد الرحمن ، ص ٢٠٦ ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

^{١١} - البنى التركيبية ، نعم تشومسكي ، ص ١٣ ، ط ٢ ، ترجمة يونيل يوسف ، بغداد ١٩٨٧ .

^{١٢} - ينظر : الأسلوبية ، د . عبد السلام المسدي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥

^{١٣} - ينظر الفصول المفيدة في الواو المزينة ، ج ١ ، ص ١١٢ .

^{١٤} - البقرة: ٢ .

فقالوا تركنا الحيّ قد حصروا به فلا ريب أن قد كان ثمّ لحيم^{١٥}

أما الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة فيقول في معانيه بشأن الآية الكريمة السالفة : (فنصبها - يعني ريب - بدون تنوين وذلك أن كل اسم منكور نفيته بـ (لا) و جعلتها إلى جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين)^{١٦} ؛ لذلك أغفلنا في بحثنا توجيهات أصحاب كتب الإعجاز القرآني ، و عولنا بحثنا على مخرجات درس البلاغيين و النحاة و اللغويين المحدثين في أسلوب ظاهرة التقديم لصياغة العبارة المقدسة في القرآن الكريم .

أولاً : ضروراته التقديم لدى البلاغيين :

يؤكد البلاغيون على ظاهرة التقديم في القرآن الكريم على أنها واسعة التصرف ، جمة المحاسن و كثيرة الفوائد ، ويحملون النحويين أوجه التغافل عنه ، و إهمال البحث في مضامينه قال الجرجاني : (قد صغر أمر التقديم و التأخير في نفوسهم و هونوا الخطب فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه و النظر فيه ضرباً من التكلف)^{١٧} ، ويقلل البلاغيون من شأن التقسيم الذي أخذ به النحاة ، و يزعمون عدم كفاية حكم الجواز و الوجوب في فضيلة المعنى ، و ليس هذا فحسب ، بل يذهبون بأرائهم إلى تخطئة أحكام النحويين لدى تعييدهم ظاهرة التقديم ، حين قسموه على قسمين : وهما تقديم اللفظ على نية التأخير ، كتقديم الخبر على مبتدئه ، أو تقديم المفعول على فاعله ، و تقديم لا على نية التأخير ، و غيرها من أبواب التقديم و التأخير التي أقرها النحويون ، قال الجرجاني : (و اعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء و تأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام و غير مفيد في بعض و أن يعلل تارة بالغاية و أخرى بأنه توسعة على الشاعر و الكاتب)^{١٨} ، و حجته أن جملة النظم يجب أن تكون دالة و مفيدة . لأن الناظم يراعي فيها ترتيب أبواب النحو لغرض إيانة المعنى ، و تثبيت العبارة في ذهن السامع .

و يتضح مما تقدم أن مآخذ البلاغيين على النحويين أنهم لم يستوفوا ظاهرة التقديم حقها في البحث عن معان جديدة يلتمسها السامع من ألفاظ العبارة ، وكذلك لم يعملوا فكرهم على وضع ضوابط أوسع خشية عدم كفاية أقيستهم في تغطية متطلبات ظاهرة التقديم ، فاكتفوا بأحكامهم بما للشاعر من ضرورة شعرية ، و ما للنائر من حاجة لسجعه ، فخرج البلاغيون علينا بتوسعات كثيرة نالت معاني سامية أغنت الدرس اللغوي و أثرت معانيه ، و تلك هي مزيتهم على من سبقهم في تناول دلالات ظاهرة التقديم ، و من تلك المعاني :

^{١٥} - مجاز القرآن ، أبي عبيدة معمر بن المثنى ، حققه د محمد فؤاد سركين ، ج ١ ، ص ٢٩ ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٥ ، القاهرة .

^{١٦} - معاني القرآن ، الأخفش سعيد بن مسعدة ، ج ١ ، ص ١٧٤ ، تحقيق د عبد الأمير محمد أمين الورد ، ١٩٨٥ ، القاهرة .

^{١٧} - دلائل الإعجاز ، الجرجاني ، ص ١٤٩ .

^{١٨} - المصدر السابق ، ص ١٥١ .

١ . التقديم مع الاستفهام التقريري و الإنكاري

توصل البلاغيون إلى ناتج دلالي ، لدى تقديم أداة الاستفهام منها : تقديمها على المسند إليه و على الفعل المضارع و ما تسفر عنه معان كثيرة و يتضح هذا في قوله تعالى : " **عَأَنْتَ**

فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ " ^{١٩} ، فقد التمس نمرود من سؤاله أن يقصر نبينا إبراهيم

- عليه السلام - و يجعله هو الفاعل لينفذ عقوبته فيه ، أما على مستوى تركيب السؤال و عندما تقدم الاستفهام على الاسم ، أصبح المراد ينصبّ على الفاعل وليس المقصود بالسؤال الحدث الناتج و الفعل الحاصل ، فكان جواب نبينا إبراهيم - عليه السلام - شافيا كافيا مصيبا لغة و

معنى عندما عرف المطلوب من السؤال فقال : " **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ**

كَانُوا يَنْطُقُونَ " ^{٢٠} ففوت الفرصة على نمرود في أن يقر بفعلته ، فضلا عما أفضى جوابه

- عليه السلام - من دلالة الهزاء بمعتقدهم ، عندما طلب منهم أن يُنطقوا تلك الأصنام إن توجهوا إليها سائلين ، ولو تنبه نمرود وعمل فكره على تقصير نبينا إبراهيم - عليه السلام - لكان

حريا به أن يصوغ عبارته بأسلوب آخر يعتمد فيه بان يُدخل أداة الاستفهام على الفعل وليس

على الاسم ، ويكون تقدير صياغة العبارة في غير السياق القرآني المقدس هو : (أ فعلت هذا ؟) ، فيكون الجواب لا مندوحة بالنفي أو الإيجاب و يتعرف نمرود على من فعل بآلهتهم ؛ ومثله

قوله تعالى : **إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّي**

الْهَيْنَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ

كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ

الْغُيُوبِ " ^{٢١} ، فالاستفهام الإنكاري وقع على اسم النبي عيسى - عليه السلام ، لأنه هو

المقصود بعينه في العبارة القرآنية المقدسة ، لذلك كان جوابه بأن أنكر ذلك عن ذاته و نفاه عن نفسه ، لكنه لم يعمل على أن ينفي فعل العبودية الحاصل أو أن ينكر حدثها (اتخاذ الناس له

و أمه إلهين) لأنه واقع حقيقة ، لأن بعض الناس كانوا حقيقة يتخذونه و أمه إلهين من دون

الله ، و مثله قوله تعالى : " **أَنْفِكَآ إِلَهَةٌ ۗ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ** " ^{٢٢} فقد قدم رتبة المفعول

لأجله ثم المفعول به الموصوف بشبه الجملة ثم الفعل و الفاعل ، فقد ترتبت الكلمات في عبارة الاستفهام الإنكاري بحسب الأولوية في استحقاق الإنكار ، وأولى الألفاظ بالإنكار هو الكفر لأنه

انحراف متعمد عن الحق، ثم يلي ذلك إشراك مع الله - سبحانه و تعالى - ، ولو كان ترتيب

العبارة في غير القرآن الكريم (أ تريدون آلهة دون الله إفا) ، لانطفا كل ما في الكلام من

حرارة الإنكار ؛ ومنه قوله تعالى : " **أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ** " ^{٢٣} ، و المقصود

بالقول المقدس إنكار حدث التفضيل و فعل الاصطفاء ، و مثله قوله تعالى : " **أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ**

^{١٩} - الأنبياء : ٦٢ .

^{٢٠} - الأنبياء : ٦٣ .

^{٢١} - المائدة : ١١٦ .

^{٢٢} - الصافات : ٨٦ .

^{٢٣} - الصافات : ١٥٤ .

الصَّمِّ أَوْ تَهْدِي الْعُمَى " ٢٤ فليس إسماع الصمّ مما يدعيه أحدٌ ، فأفاد الاستفهام الداخل على الاسم إنكار مَنْ يدعي ذلك ؛ ومن ذلك قوله تعالى : " أَعْيُرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا " ٢٥ ، فكان لتقديم الاستفهام على الاسم (غير) له دلالة إنكار البديل واستحالة اتخاذ غير الله - جلّ و علا - ه وليا ، وله نظائر كثيرة وردت في الشعر العربي ، منها قول الشاعر ابن أبي عيينة : ٢٦

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَ عَيْدُكَ ضَائِرِي أَ طَنِينُ أَجْنَحَةِ الذَّبَابِ يَضِيرُ

فقد أنكر الشاعر على المخاطب أصل وعيده ، بأن أدخل أداة الاستفهام على المصدر و هو الاسم وليس الفعل ، لذلك شبه الوعيد بطنين الذباب ، وشبه ذلك نظائر كثيرة جابت اهتمام البلاغيين بعد أن أغفلها النحاة المتقدمون.

٣. التّجديهِ مَعَ النّفْيِ

و مفاده كما سبق ذكره من تقديم أداة النفي و تأخيرها ، و تفصيل ذلك إذا قلتَ : مَا أَكَلْتُ هَذَا ، كنت قد نفيتَ عنك فعل الأكل الذي لم يثبت أنه حدث فعلا و حقيقة ، و إذا قلتَ : مَا أَنَا أَكَلْتُ ، فقد عملتَ على نفي حدث الأكل مع أن الأكل قد حصل حقيقة ، ولكن ليس منك بل من فرد آخر ، فهذا استفهام إنكاري على الفعل و الحدث ، قال تعالى على لسان الكافرين : " مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ " ٢٧ فقد وقع النفي على فعل التنزيل و حدثه ، و ليس على المنزّل - جلّ و علا - ، وهنا لا بد من التنبيه على أن القول لو كان صادرا من المشركين لكان نفيهم وقع على المنزّل وهو الله - جلّ و علا - ، لأنهم جعلوا للخالق الواحد - جلّ و علا - أندادا ، أما الكافرون فإنهم يقرون بوجود الخالق الواحد ، ولكن لا يوقنون بفعله ، و مثله قوله تعالى على لسان نبينه عيسى - عليه السلام - : " قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ " ٢٨ فقد وقع النفي على نفس النبي و ليس على فعل القول ، لأن المقصود كان ذات النبي نفسه ، و ليس ما زعم من قوله ، فقدم الاسم الضمير ياء المتكلم (لي) بعد النفي ، ليتحقق إنكار التهمة عن ذاته و لو أراد النبي عيسى - عليه السلام - إنكار الفعل لعمد إلى تقديمه و جعل رتبته بعد أداة النفي ، ونظير ذلك قوله تعالى : " لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ " ٢٩ فقد وقع النفي على جنس الخوف في

٢٤ - الزخرف : ٤٠ .

٢٥ - الأنعام : ١٤ .

٢٦ - عبد الله بن محمد ، عباسي ، ورد في شواهد الكامل للمبرد ، ج ٢ ، ص ٣٤ ، منقول عن دلائل الإعجاز ، ص ١٥٧ .

٢٧ - الملك : ٩ .

٢٨ - المائدة : ١١٦ .

٢٩ - الأعراف : ٤٩ .

العبارة المقدسة الأولى ، وكذلك قدّم نفي الخوف ، لأنه يحدث بفعل طارئ خارج عن إرادة البشر ، و آخر الحزن في صياغة العبارة القرآنية المقدسة ، لأن الحزن يحدث من داخل أنفس البشر ، وما يهمننا في هذا الموضوع تقدم الضمير (أنت) بعد النفي ليقع عليه ، و ينفي الحزن عن أنفسهم أما فعل الحزن فهو حقيقة واقعة تلاحق البشر ؛ ولهم مواضع أخرى للتقديم وردت في الشعر العربي و كلام العرب ، وما نريده هو التقديم في القرآن الكريم .

ثانياً : ضرورات التقديم عند النحاة المتأخرين

خرج النحاة المتأخرون علينا بتخرجات سياقية بحثة اقتضتها لغة المتكلم و مقام العبارة و عدوها من المسلمات في صياغة العبارة ، ويبدو لنا ذلك من فنون الجمع بين ضرورات النحويين و بين ضرورات البلاغيين ؛ فقد علل سيبويه ذلك التقديم بأنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم و ببيانته أعنى^{٣٠} ، و بمعنى آخر ما نعنيه بقتضى حال العبارة ، و لحكمة تطلب التقديم و الاهتمام ليترتب عليها مناسبة المواضع لذلك المقام من حيث المعنى ، أما من حيث اللفظ فقد يراعى سبب ذلك ، فيقدم بعض الألفاظ على بعض بحسب الخفة و الثقل كقولهم : ربيعة و مضر و كان تقديم مضر أولى لشرفها بالنبي و لاتساع قبائلها و كثرة فضائلها و لكن قدمت ربيعة لكثرة الحركات و تواليها في لفظ مضر ، فإذا أخرت و قفت عليها بالسكون ، فتقل حركاتها و لكن اعتبار هذا قليل جداً و الأكثر الغالب إنما هو اعتبار المعنى و ذلك بأحد خمسة أشياء وهي :

١ : الرتبة

وهي قرينة نحوية على المعنى ، و وسيلة أسلوبية لإبداع و تقليب كلمات العبارة بقصد استجلاب معنى يريده المتكلم و المتلقي ؛ و الرتبة في النحو نوعان : محفوظة و غير محفوظة ، فالمحفوظة هي وظيفة الكلمة الثابتة في العبارة ضمن مستوى اللغة ، و مستوى الكلام ؛ بمعنى آخر إن موقع الكلمة من الكلمة المجاورة لها يدل على وظيفتها النحوية ، فالفرق في قولنا : قام زيد ، و زيد قام ، هو فرق بين رتبة الاسم المرفوع من الفعل ، و قد ترتب على اختلاف هذا الموقع أن جعل (زيد) في العبارة الأولى فاعلاً ، و في الثانية مبتدأ ، و على الرغم من تغيير رتبة الاسم (زيد) في سياق العبارتين إلا أنه بقي مرفوعاً في الرتبتين ، و بقيت رتبته قرينة على معناه في دلالة العبارة الأولى فكانت جواباً لسؤال ، ماذا فعل زيد ؟ ، أما الثانية فكانت جواباً لسؤال ، من فعل ؟ .

^{٣٠} - الكتاب ، سيبويه ، ح ٣ ، ص ٧٨ .

ومن الرتب المحفوظة رتبة بعض الأدوات التي لها الصدارة في العبارة ، و رتبة حروف الجر و المعية و الاستثناء و العطف ، و إنما حُفظت رتبها لأنها تكشف عن علاقة ما بعدها بالكلمات الأخرى في العبارة ، فقولنا : توكلنا على الله ، و على الله توكلنا ، نلاحظ أن حرف الجر (على) ظل سابقا لفظ الجلالة سواء تقدم مجموعهما (الجار و المجرور) أم تأخر ، وكذلك تأخر رتبة الحال عن صاحبه ، سواء أكان الحال مفردا أم جملة ، ولكن النحاة لم يجدوا مسوغا لتقدم الحال الجملة ٣١ في قوله تعالى : **" وَيَصْنَعُ الْفُلُكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ "** ٣٢ ، و قوله تعالى : **" وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَ نَادَى نُوحٌ ابْنَهُ " ٣٣** ؛ ويذهب أبو حيان الغرناطي إلى أن جملة **(وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ)** يجوز أن تكونَ حالا من الضمير في بسم الله، أي جَرِيانها بسم الله، وهي تَجْرِي بِهِمْ ، ويجوز أن تكونَ مستأنفة، و «بهم» حال من الضمير في تَجْرِي؛ أي وَهُمْ فِيهَا قَالَ : **(وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ إِبْخَارِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا جَرَى لِلْسَفِينَةِ، وَبِهِمْ حَالُ أَي: مُلْتَبَسَةٌ بِهِمْ، وَالمَعْنَى: تَجْرِي وَهُمْ فِيهَا فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ،) ٣٤** ، وفيه خلاف و نظر ، مبسوط في كتب النحو .

أما الرتبة غير المحفوظة فهي رتبة في مستوى اللغة حصرا ، لأنها في الاستعمال معرضة للقواعد النحوية ، نحو رتبة المفعول من الفعل و رتبته من الفاعل ، و رتبة الظرف ، و الجار و المجرور فيما تعلقا به ، و رتبة المبتدأ من الخبر و بالعكس ، فالقاعدة النحوية تقضي بحفظ هذه الرتب خشية اللبس ، أو اتقاء الخروج عن القاعدة النحوية كما في قوله تعالى : **" إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ " ٣٥** ، فقد تقدمت رتبة المفعول به (إياك) لأن القاعدة النحوية تقضي بتقديمه إذا كان ضمير نصب منفصل (أي) ، ومثله قوله تعالى : **" لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا " ٣٦** إذ يجب تقديم المفعول به (نفسا) على الفاعل (إيمانها) لأن الفاعل لو تقدم لعاد الضمير المتصل فيه على متأخر لفظا و رتبة ، بينما الفاعل في سياق العبارة المقدسة وُضع في موضع لا يمكن له التقديم ، لأن الضمير لا يعود على متقدم أصلا ؛ ومثله قوله تعالى : **" وَظَهَرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ "**

٣١ - البيان في روائع القرآن ، د . تمام حسان ، ص ٦٩ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ .

٣٢ - هود : ٣٨ .

٣٣ - هود : ٤٢ .

٣٤ - البحر المحيط ، أبو حيان الغرناطي ، ج ٦ ، ص ١٨٠ ، تحقيق صدقي محمد جميل ، ج ٤ ، ط ١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٢ .

٣٥ - الفاتحة : ٥ .

٣٦ - الأنعام : ١٥٨ .

السجود ^{٣٧} فالتقديم فيه بالترتبة اقتضى أن يبدأ بالطائفين ، لقربهم من البيت ، ثم بالقائمين والمراد بهم العاكفين ، ولم يعطف السجود بالواو ، لأنهم هم الركع والشيء لا يعطف على نفسه ، ولأن من لم يسجد في الصلاة لا يعتد بركوعه .

٢: الزمان

ومفاده أن يحكم العقل لأحد الأمرين بالتقدم ، ويكون تقديم نظم ألفاظ العبارة بحسب زمان الحصول و الوقوع ، ومنه قوله تعالى : **" وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ "** ^{٣٨} ، فقد رتب الأقسام في الآية المقدسة بحسب زمانهم و تاريخ تكذيبهم للرسول ، فزمان قوم نوح — عليه السلام — أقدم من زمان قوم عاد ، وعاد سبقت ثمود ، وكذلك القول بالنسبة إلى قوم إبراهيم و قوم لوط و أصحاب مدين ؛ و مثل ذلك قوله تعالى : **" إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِفِينَ "** ^{٣٩} ، فقد ورد ذكر المؤمنين قبل رسالة النبي موسى — عليه السلام — ، ثم ذكر المؤمنين من اليهود ، ثم المؤمنين من النصارى ، ثم المؤمنين من الصابئين ، فوجد ورود ذكرهم في الآية الكريمة بحسب ترتيب الرسالات السماوية في زمان نزولها ؛ ومثله قوله تعالى : **" وجعل الظلمات والنور "** فإن الظلمة سابقة على النور بالزمان ، ومنه قوله تعالى : **" يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم و اشكروا لله "** ^{٤٠} ، إنما قدم فعل الأكل على الشكر على الرغم من ثواب الشكر و جزائه و فضله عند الله — سبحانه و تعالى — لأن زمان الأكل يسبق زمان الشكر و من جهة أخرى نجدهما كأنهما علة و معلول ، فلا يحصل الشكر ما لم يحصل الأكل ^{٤١} ، ويبدو لي أن الفعلين هما من باب تقدم المسبب على السبب .

٣. الطبع و العادة

ومفاد التقديم فيه ما يحمل اللفظ من دلالة متسلسلة بطبيعتها ، فهي حتمية التقديم ، نحو قوله تعالى : **" مثني وثلاث ورباع "** وكذلك سائر ما يتقدم

^{٣٧} - الحج : ٢٦ .

^{٣٨} - الحج : ٤٤ .

^{٣٩} - البقرة : ٦١ .

^{٤٠} - البقرة : ١٧١ .

^{٤١} - الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، ج ١ ، ص ١٩ .

من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع لأن كل رتبة منه إنما تتركب مما قبلها ، ومنه أيضا تقديم العزيز على الحكيم ، فقد روي أن أعرابيا لا يحفظ القرآن سمع قارئاً يقرأ إن الله حكيم عزيز فقال ما هكذا أنزلت فقراً ذلك عزيز حكيم فقال هذا صحيح عز فلما عز حكم^{٤٢} ومثل هذا في القرآن العظيم ، والكلام كثير كقوله تعالى: **" إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين "** لأن التوبة سبب الطهارة ، لذلك وردت في الآية الكريمة أسبق ذكراً ، وكذلك قوله تعالى: **" كل أفاك أثيم "** ومثله **" كل معتمد أثيم "** لأن الأول سبب الإثم وكذلك الاعتداء. ومثله قوله تعالى: **" هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يَتُوفَىٰ مِنْ قَبْلِ وَلِتَبْلُغُوا أَجْلاً مُّسَمًّىٰ وَلِعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ "**^{٤٣} ، فقد شاءت قدرته جلّ و علا أن يذكرنا بشؤون خلقه ، ويرتب هيئة خلق الإنسان ، بحسب تكوينها البيولوجي وترتيبها الطبيعي ، وتدرج مراحل تكوينه علناً نعقل قدرته - جلّ و علا - لذلك عطف مراحل التكوين المتدرجة بالحرف (ثم) لما فيه من دلالة الفاصل الزمني ؛ ومثله قوله تعالى: **" اركعوا واسجدوا "**^{٤٤} ، فالتقديم فيه بالطبع لأنه انتقال من علو إلى خفض فالركوع بالطبع من حق القائم ، و السجود من حق الجالس ؛ و الركوع أسبق في الصلاة من السجود ، بحسب طبيعة أداء تكلي

٤ . السبب

أو ما يسمى بتقديم العلة على المعلول ، نحو قوله تعالى: **" وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ "**^{٤٥} فقد اشترط الشارع المقدس قيام الصلاة أولاً وأدائها ، ثم يستوجب عليه دفع فريضة الزكاة وهناك من يذهب إلى الفصل بين الفريضتين^{٤٦*} ، فلا يعدهما من باب السببية ، وإنما جاءت رتبة الصلاة متقدمة لفضلها على الزكاة ، وخلافه يذهب أغلب المفسرين إلى أن الصلاة أصل العبادات ، فإن قبلت قبل ما سواها وإن ردت رد ما سواها ، وعلى هذا المعنى يأتي تقدم الصلاة في سياق الذكر الحكيم لأنها سبب قبول الفروض الأخرى ، فضلاً عن أن بقية الفروض لا تخرج عن إمكانية المسلم و استطاعته ، فالحج مقيد بشرط الإستطاعة ، و الزكاة بشرط التمكن ، أما

^{٤٢} - المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١١٢ .

^{٤٣} - غافر : ٦٧ .

^{٤٤} - الحج : ٧٧ .

^{٤٥} - البقرة : ٤٣ .

^{٤٦} - البحر المحيط ، ج ٥ ، ص ١٣٨ .

الصلاة فلا مناص من أدائها ؛ ومثله قوله تعالى : **" فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ "** ^{٤٧} فالويل: معناه الفضيحة والحسرة، وقال الخليل: الويل: شدة الشر، و الهلكة ^{٤٨} ، وهذا الوعيد لمن كسب المال الحرام، فلذلك كرر الويل في كل واحد منهما، لئلا يتوهم أن الوعيد هو على المجموع فقط. فكل واحد من هذين متوعد إياه بالهلاك. وعلّة الكسب الحرام هو ما تقاضوه من أجر على تحريفهم الكتاب ، وهو الأليق بسياق الآية. لذلك قدم العلة على معلولها ^{٤٩} . ومثله قوله تعالى : **" فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكَنًا وَعَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا "** ^{٥٠} ، إنما قصدن المكر بامرأة العزيز ليغضبنها حتى تعرض عليهن يوسف ليبين عذرها، وقيل مكرهن هو اغتياهن إياها، وسوء مقاتلتهن فيها أنها عشقت يوسف، وقيل: كانت استكتمتهن سرها فأفشينه عليها، أرسلت إليهن ليحضرن. والظاهر عود الضمير على تلك النسوة القاتلات ما قلن عنها ؛ فالأفعال (أرسلت - اعتدت - آتت) مرتبة على الطبع و العادة ، لكنها مجتمعة تكون رتبتهما سببية للفعل (سمعت) ، ولولا سماعها ما قالتها النسوة عنها ، لما أرسلت عليهن ، و لا أعدت لهن متكأ ، و لا آتت كل واحدة منهن سكيناً ، قال تعالى في تكملة الآية نفسها **" فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ "** ^{٥١} فالرؤيا هنا بصرية ، فهي علة و سبب تقطيع أيديهن ، لذلك كانت رتبة الفعل (رأينه) متقدمة في العبارة المقدسة ، ومثله أيضا عُذَّ بالسبب في تقديمه على المسبب ؛ قوله تعالى : **" اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَاَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا "** ^{٥٢} ، فالفعل (ألقوه) هو علة استرداد بصر النبي يعقوب - عليه السلام - ، لذلك تقدم في رتبته ضمن سياق الآية الكريمة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب جمل الشرط وجوابها لا تخرج رتبة تقديم فعل الشرط فيها على جواب الشرط إلا كان بمجمله من باب تقديم العلة على المعلول .

٥ . الفضل و الأهمية

وهي رتبة شرفية تعد ميزة لتقدم اللفظ الأهم على رتبة المهم في سياق الآيات القرآنية الشريفة قال تعالى : **" من كان عدوا لله وملائكته**

^{٤٧} - البقرة : ٧٩ .

^{٤٨} - لسان العرب : مادة ويل .

^{٤٩} - البحر المحيط ، ج ٥ ، ص ١٣٩ .

^{٥٠} - يوسف ٣٢ .

^{٥١} - يوسف : تكملة الآية السابقة .

^{٥٢} - يوسف : يوسف : ٩٣ .

وكتبه ورسله وجبريل وميكال " ٥٣ ، فقدّم اللفظ الفاضل على المفضول ، وجعل مزية النظم في الآية الكريمة بأن الكافر وجه العداء أولاً له - جل و علا - فقد قدم اللفظ الفاضل المقدس على المفضل بحسب رتبة الأهم فالمهم ؛ ومن ذلك التقديم بالفضل والشرف قوله تعالى : " **من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين** " ٥٤ ومنه تقديم السميع على البصير في أغلب المواضع لأهمية صفة السميع في شأن قدرته - سبحانه وتعالى - وتفضيلها على صفة البصير ، لأن حدود السمع أشمل وأبعد فهي بذلك المعنى أهم من حدود البصر الذي يدور فيما حوله ٥٥ ، لذلك كانت رتبة السمع متقدمة ؛ ومثله قوله تعالى : " **وَأُذُنٌ فِي النَّاسِ يَأْتُوكَ رَجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ** " ٥٦ لأن الغالب أن من يأتي راجلاً يكون من مكان قريب والراكب يأتي من مكان بعيد ، فقد روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال وددت أني حججت راجلاً لأن الله تعالى قدم الرجالة على الركبان في القرآن فجعله من باب تقديم الفاضل على المفضول ٥٧ ؛ ومثله في تقديم الفضل والأهمية قوله تعالى : " **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ** " ٥٨ فقد اقتضت ضرورة رتبة الفضل والأهمية أن يقدم (الوالدين) ويخصهما بالإحسان ، ثم عطف عليهما بقية من يستحق الإحسان بحسب أهمية ؛ وأما قوله تعالى : " **وَأَسْجِدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ** " ٥٩ قد تقدم ذكره أن رتبة الركوع تسبق السجود في اعتبار الطبع أما في هذا الموضع فقد قدم الساجدين وصفا للعابد على الراكعين وبحسب المعاني فالتقديم فيه بالفضل لأن السجود أفضل من الركوع ، وأكثر دلالة في العبودية ، لقول النبي محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - : (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) ، وقيل : أن المراد بالسجود صلاتها في بيتها وبالركوع صلاتها مع الناس في المسجد لقوله اركعي مع الراكعين وقدم الأول لفضله لأن أفضل صلاة المرأة في بيتها وكذلك عبر عنه بالسجود لأنه أكثر دلالة في العبودية من الركوع ٦٠

أما في الشعر والنثر فلا تترد الضوابط السياقية الواردة في القرآن الكريم بتخريج الضرورة الشعرية والقافية بالنسبة للشاعر والتوسعة على النثر في تنظيم سجعه .

٥٣ - البقرة: ٩٨ .

٥٤ - النساء: ٦٩ .

٥٥ - الفصول المفيدة في الواو المزينة ، ج ١ ، ص ١١٣ .

٥٦ - الحج : ٢٧ .

٥٧ - ينظر : البحر المحيط ، ج ٦ ، ص ٢٠١ .

٥٨ - البقرة : ٨٣ .

٥٩ - آل عمران : ٥٣ .

٦٠ - البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٤٥ .

ثالثاً : ضرورات التقديم لدى اللغويين المحدثين

لم يخرج الدرس اللغوي لدى المحدثين في تخريجاتهم لظاهرة التقديم السياقي بين ألفاظ العبارة في الآيات القرآنية عن دائرة المنطلقات النظرية للمدرسة السياقية الحديثة و آراء النحاة المتأخرين ، ولما دارت أبحاثهم حول الظواهر السياقية في القرآن الكريم فقد خرجوا علينا بتخريجات تتمحور حول مفهوم التقديم في العبارة القرآنية المقدسة ، منها ما خالفوا بها النحاة و البلاغيين ، و منها ما جاءت على وفق ما ذكره المتقدمون ، ولكن بتعبير آخر من ذلك :

1. الترخيص

يجب أن يأمن اللبس في الرتبة المحفوظة ،^{٦١} و مفادها على سبيل المثال لا الحصر ، أن جملة الحال حكمها التأخير عن عاملها وعليه جمهور النحاة ، وقد أجاز بعضهم تقدم الحال المفردة على عاملها المتصرف فقط ، غير أن شواهد من عبارات القرآن المجيد تجزم بتقدم جملة الحال ، كما في قوله تعالى : **" وَ هِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَ نَادَى نُوحٌ ابْنَهُ "**^{٦٢} ، ويرى بعض النحاة أن جملة (وَ هِيَ تَجْرِي بِهِمْ) ، يجوز أن تكونَ حالاً من الضمير في بسم الله، أي جَرَّيَانَهَا بِسْمِ اللَّهِ ، وهي تَجْرِي بِهِمْ^{٦٣} .

ويجوز أن تكونَ مستأنفة، و «بهم» حال من الضمير في تَجْرِي؛ أي وَهُمْ فيها^{٦٤} ، بينما يجزم المحدثون بأنها جملة فعلية في محل نصب حال ، ومذهبهم فيها من قبيل الترخيص في قرينة الرتبة المحفوظة^{٦٥} ، و جواز ترخيصهم إنما جاء لعدم تقاطعه مع المعنى العام و ما يتمخض عنه من دلالة مناداة نبيينا نوح — عليه السلام — لابنه (يام) ، و مثله قوله تعالى : **" وَ يَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ "**^{٦٦} ، فقد اختلف النحاة أزاء حكم جملة (ويصنع الفلك) ، فمنهم من يذهب إلى أن (الواو) الداخلة على الجملة الاستئنافية ، ومذهب بعضهم أنها حالية ، أما المحدثون فيؤكدون على أن الجملة حالية ، و لا توجد قاعدة نحوية لدى

^{٦١} - اللغة العربية معناها و معناها ، د تمام حسان ، ص ٢٠٧ ، ط ٥ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

^{٦٢} - هود : ٤٢ .

^{٦٣} - التبيان في علم البيان ، ابن الزمكلان ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ، تحقيق د أحمد مطلوب ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٦٤ .

^{٦٤} - نالبحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٨٧ .

^{٦٥} - البيان في روائع القرآن ، ص ٦٩ .

^{٦٦} - هود : ٣٨ .

النحاة تسوغ أو تجيز ذلك التقديم في الآية الكريمة ، لأن جمهور النحاة قد أجازوا تقديم الحال المفرد على عامله حصرا بشرط أن يكون متصرفا^{٦٧} ، وفيه نظر لعدم الإجماع ، لصعوبة أمن اللبس بين الحال و المفعول المطلق ، ومذهب المحدثين في ذلك التقديم هو الترخيص بحجة أمن اللبس في المعنى ، فضلا عن أنه من النواذر الواردة ، فلا يمكن القياس عليه .

٢ . تقدم الحدث الأظهر

و يشترط فيه أمن اللبس في الرتبة غير المحفوظة من ذلك قوله تعالى : " **وَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَ أَسْلَمْنَا لَهُ زَوْجَهُ** " ^{٦٨} ، فالواضح من سياق الآية الكريمة أن امرأة زكريا - عليه السلام - كانت عقيما ، و حملها بغلام لا يتم إلا بعد صلاح حالها و إزالة عقمها يتطلب لطف رباني ، فشاءت قدرته أن يهبها ، استجابة لدعاء زكريا - عليه السلام - ، و مقتضى المعنى يطلب من نظم سياق العبارة المقدسة تعليق الهبة الربانية على أمر إصلاح حالها ، لكن السياق القرآني عكس ترتيب الحدث ، و قدّم الهبة على الإصلاح ، و ذلك لأنه هو المظهر الأوضح لاستجابة دعاء زكريا - عليه السلام - بأن يهبه الله - عزّ و جلّ - ولدا ، فلم ينصب دعاؤه على أمر إصلاح زوجته ، لأن الإصلاح من باب تحصيل الحاصل^{٦٩} ، وقد أغفل النحاة المتأخرون ذلك في ضرورات التقديم لديهم - كما أسلفنا - ، و مثله قوله تعالى : " **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى** " ^{٧٠} ، أي : تدلى ثم دنا ، ويتضح من سياق العبارة المقدسة أن الناظم - جلّ و علا - عكس الترتيب لأمن اللبس في المعنى ، ويبدو أن أمر التدلي بالنسبة للنجم هو أمر معجز و خارق لما يعقله الناس من تدلي كل شيء معلق في السقف ، و أما تدلي النجم بغير علق مرئبي يتدلى به فتلك معجزة الله - جلت قدرته - لذلك تقدم ذكره في العبارة على فعل (الدنو) ، لأنه أظهر من الدنو ، مع أمن اللبس في المعنى ^{٧١} .

٣ . التقديم للشهرة و الانتشار

من ذلك نحو قوله تعالى : " **إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ ۖ وَ النَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ وَ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ وَ الْأَسْبَاطِ وَ عِيسَىٰ وَ يُوسُفَ** " ^{٧٢}

^{٦٧} - البيان في روائع القرآن ، ص ٧١ .

^{٦٨} - الأنبياء : ٩٠ .

^{٦٩} - البيان في روائع القرآن ، ص ٧٣ .

^{٧٠} - النجم : ٨ .

^{٧١} - البيان في روائع القرآن ، ص ٧٢ .

و هَارُونَ وَ سُلَيْمَانَ وَ آتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا^{٧٢} ، نجد ترتيب ذكر الرسل بحسب الرتبة الزمانية حتى وصلت الآية الكريمة على نبينا عيسى - عليه السلام - ثم تلا عيسى - عليه السلام - في ورود ذكره ، من هو أقدم منه وجودا فخالف الترتيب الزمني لرتبهم ، و ذكر الأشهر بالذكر نبينا أيوب - عليه السلام - لما امتدحه القرآن الكريم بوصفه نعم العبد ، ثم قَدَّمَ ذكر نبينا سليمان - عليه السلام - على ذكر أبيه نبينا داوود - عليه السلام ، ويعلل المحدثون ذلك التقديم ، للأشهر منهم ، ويبدو لنا أن هذا التصنيف لدى المحدثين يتطابق و رأي المتأخرين في تقديم الأفضل و الأهم ، كما سبق ذكره .

٤ . التقديم بقصد مراعاة الفاصلة

وهو مطلب أسلوبى يقتضى عدم حفظ الرتبة ، مع أمن اللبس في المعنى ، منه قوله تعالى : **" فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَ تَأْسِرُونَ فَرِيقًا "**^{٧٣} ، فما ألفه القارئ من جواز النحاة في تقديم المفعول به (فريقا) في قوله تعالى : **" كَلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ "**^{٧٤} ، ولكن رعاية الفاصلة بين الجملتين من الآية السابقة^{٧٥} ، و يقصد بها تحويل الوظيفة النحوية لـ (الواو) من عاطفة إلى استئنافية ، مما جعل الفاصلة جلية في بناء العبارتين ، فكانت العبارة المقدسة الأولى تقدم فيها المفعول به جوازا ، و جاءت الثانية محافظة على رتبة ألفاظها ، ويبدو لنا أن المحدثين يمكن أن يبوبوا ذلك ضمن باب تجاوز الرتبة في تركيب العبارة - و كما سيأتي تفصيله - .

٥ . التقديم بقصد كسر الرتبة

لغرض دفع الإملال^{٧٦} ، فقد زعم بعض المحدثين أن أسلوب النظم في القرآن الكريم يقتضى تقديم اللفظ بغية الخروج من نمط الرتبة ذات البنية السياقية المتشابهة ، من ذلك قوله تعالى : **" يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَ يَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ O وَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَ يُرِيدَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا O يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ**

^{٧٢} - النساء : ١٦٣ .

^{٧٣} - الأحزاب : ٩٦ .

^{٧٤} - المائدة : ٧٠ .

^{٧٥} - البيان في روائع القرآن ، ٧٣ .

^{٧٦} المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ^{٧٧} ، نجد أن التقديم وقع بين الجملتين الاسمية و الفعلية في استهلال الآيات الثلاث من قوله (يريد الله) ، وقد أغفل أصحاب هذا التخريج من المحدثين دلالة بناء الجملة الفعلية و دلالة بناء الاسمية ، كما أسلفنا في الحديث عن التقديم لدى البلاغيين ، فالجملة الفعلية (يريد الله) تقع جوابا لسؤال : ماذا يريد ؟ ، فالسؤال فيها ينصب على الحدث المراد ، وهو البينة و الهداية ؛ أما الجملة الاسمية (الله يريد) فتقع جوابا لسؤال : من يريد ؟ فالسؤال يقع على لفظ الجلالة الذي شاء لطفه أن يتوب عليهم ، ويبدو أن مبدأ الخروج من الرتبة مع أمن اللبس في المعنى لا يتحقق في ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي في الآيتين الكريميتين المذكورتين ؛ أما مذهبهم فيمكن تمثيله في ظاهرة تقديم الرتبة في قوله تعالى : **" فَمَا لِيُبَدِّلَ اللَّهُ مَا كَفَرْتُمْ بِهِ مَا يَكْفُرُونَ إِلَّا قَلِيلًا** ^{٧٩} ، ومثله قوله تعالى : **" وَجِنَابِكِ عَلَى هَوْلَاءِ شَهِيدًا** ^{٨٠} و **" وَجِنَابِكِ شَهِيدًا عَلَى هَوْلَاءِ** ^{٨١} ، ويبدو لنا أن المحدثين قد أضافوا شيئاً جديداً إلى ضرورات التقديم الذي انفرد في بيان حقيقته البلاغيون و النحاة ، لكن يبقى التنبيه ماثلاً في فرق دلالة التركيب السياقي في الآيات الكريمة .

٦ . التقديم بحسب مبدأ القصر و الطول

بمعنى أن الكلمة المفردة أولى بالتقديم من المركب ، و جعل المركب أولى بالتقديم من شبه الجملة ، و جعل شبه الجملة مقدما على الجملة التامة التكوين، نحو قوله تعالى : **" وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ اللَّهُ رَبِّي** ^{٨٢} ، فقد جاء بثلاث صفات للرجل أو ردها بحسب ترتيب الطول ، فقدّم الكلمة (مؤمن) لإفرادها ، ثم تلاها بالصفة الثانية وتركيبها شبه جملة (آل فرعون) ، ثم جاءت الصفة الثالثة و تركيبها جملة فعلية (يكتُم إيمانه) ، و مثله قوله تعالى : **" إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ** ^{٨٣} ، لو أخذنا جملة صلة الموصول لوجدناها جملة فعلها لازم ، ثم عطف عليها جملة فعلها لازم وفي حيزه جملة حالية ، ثم ، جملة مركبة ؛ ومثله قوله تعالى : **" وَلَكُمْ فِيهَا مَسَاقِرٌ وَمَتَاعٌ**

^{٧٧} - النساء : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ .

^{٧٨} - البقرة : ٨٨ .

^{٧٩} - النساء : ٤٦ .

^{٨٠} - النساء : ٤١ .

^{٨١} - النحل : ٨٩ .

^{٨٢} - غافر : ٢٨ .

^{٨٣} - البقرة : ١٦١ .

إلى حين " ^{٨٤} ، فالمبتدأ المؤخر كلمة واحدة وقد عطف عليه جملة ، و مثله قوله تعالى : " إنما حرم عليكم الميتة و الدم و لحم الخنزير و ما أهلّ لغير الله " ^{٨٥} ، فقد عطف على المفرد (الدم) ، ثم عطف مركب إضافي (لحم الخنزير) ، ثم عطف عليه اسم الموصول و صلته جملة فعلية ، وهكذا في أغلب تراكيب العبارات في القرآن الكريم ؛ و يبدو لنا أن المحدثين في هذا الرأي من ضرورات التقديم لم يسبقهم إليه أحد من البلاغيين أو النحاة .

٧ . السجع

حفلت لغة التنزيل بأفانين من السجع ، و لم تخرج لغة الحديث الشريف عن هذا الضرب من الكلام ، لأسباب كثيرة ، منها : قرب السجع من نظم القافية ، و السجع يجري على ألسنة العامة و الخاصة ^٧ ، لسهولة تداوله و حفظه ، فضلا عن أن جرس الكلمة فيه يقترب من بنية العبارة المقدسة في لغة القرآن و أسلوب نظم الشعر ، لذلك اعتد النحاة به و عدّوه من مآثور كلام العرب ، و يذهب الدكتور ابراهيم السامرائي إلى ضرورة النظم في الآيات القرآنية الكريمة ، و طلبا للتوازن و السجع تظهر ظاهرة التقديم بين ألفاظ العبارة القرآنية ، و لم يورد السامرائي شواهد من القرآن الكريم بل أخذ من أحاديث الرسول الكريم قوله (صلى الله عليه و سلم) : (أَرْجَعَنَّ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُرَاتٍ) ، فقدم : (مأزورات) مكان (مأجورات) ، طلبا للتوازن و السجع ^{٨٦} .

ونخلص إلى القول في ظاهرة التقديم في العبارة القرآنية الكريمة ، أنها لم تأخذ مساحتها من البحث و التمحيص لدى النحاة المتقدمين ، بسبب انصرافهم إلى تعميم قواعد النحو ، و تقعيد أبوابه ، أما أصحاب الإعجاز القرآني ، فخرجوا عن قواعد الدرس الأسلوبي في القرآن الكريم ، و ذهبوا إلى أن التقديم مزية للتأمل في جمال اللفظ و حسن التعبير ، مراعاة لخفة اللفظ من استنقاله ، و تطبيقا لجرس الكلمة و مسجوعها ، و انصرفوا للاستغراق في غريب ألفاظ القرآن ، و فتح مغالق الألفاظ المقترضة و الدخيلة ؛ في الوقت الذي أضاف النحاة المتأخرون ، معارف جديدة أغنت الدرس النحوي و اللغوي ، من خلال استغراقهم في باب العلل النحوية الثانية و الثالثة ، و أضافوا علل جديدة تقعد ظاهرة التقديم في أسلوب العبارة القرآنية ، منها : تقدم الكلمة بعلّة رتبتها : المحفوظة و غير المحفوظة ، أو بعلّة زمان حدوثها ، أو بعلّة الطبع و العادة الحتمية لرتبة

^{٨٤} - البقرة : ٣٦ .

^{٨٥} - البقرة : ١٧٣ .

^{٨٦} - مع المصادر في اللغة و الأدب ، د إبراهيم السامرائي ، ج ٢ ، ص ٤٧ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ .

الكلمة ، أو تقدم رتبة الكلمة بعلة السبب و المسبب ، و أخيرا يرى النحاة المتأخرون في تقديم رتبة الكلمة في العبارة القرآنية الكريمة لفضلها و شرفها ؛ أما البلاغيون فعلقوا ظاهرة التقديم في القرآن الكريم بعلة دلالية تخص المعنى ، و ما ينصرف إليه المعنى الجديد بعد التقديم ؛ و قد أثرننا أن نعرج على الدرس اللغوي الحديث ، و نقف على مساهمات المحدثين من اللغويين العرب في ظاهرة التقديم ، فاستوقفنا الباحث الدكتور تمام حسان في هذا الدرس اللغوي ، و خرج علينا بضرورات كثيرة منها ما قد سبقه إليها النحاة ، نحو : ضرورة الترخيص مع أمن اللبس و التي تقابلها ظاهرة التقديم جوازا لدى النحاة ، ثم علة تقديم الأظهر ، و التي عدّها تمام حسان إغفال من النحاة المتقدمين لهذه الظاهرة ، لكنها في واقع الأمر حالة نادرة في سياق العبارة القرآنية ، و لا يمكن الخروج بقياس لها ، أما رأيه بشأن تقديم اللفظ الأشهر فتقابلها ضرورة تقديم الأفضل و الأهم لدى النحاة المتأخرين ، أما ما يحسب له من فضل الإضافات الجديدة لهذا الدرس اللغوي ، فمنها : ضرورة كسر الرتابة و دفع الإملال ، و ضرورة مراعاة الفاصلة في الكلام ، و ضرورة القصر و الطول في العبارة ، و أضاف الدكتور السامرائي ظاهرة السجع في جوانبها ربما تكون سببا لتقديم اللفظ . و ما تجدر الإشارة إليه أن أغلب اللغويين المحدثين من العرب قد أثروا السير على مناهج الدرس اللغوي الحديث ، و ما توصلت إليه أبحاث المدارس الغربية في الدرس اللغوي ، فلم تخرج أبحاثهم ، و آراؤهم عن دائرة المدارس اللغوية الغربية ، لذلك انصرفوا عن الدرس اللغوي في القرآن الكريم ، بحجة أنه مشبع ، أو لخطورة المنزلق في المحرم و المقدس .

=====

انتهى البحث

نتائج البحث

- ١ - توسع المحدثون في الناتج الدلالي لظاهرة التقديم في القرآن الكريم أكثر من البلاغيين .
- ٢ - التقديم ظاهرة كلامية لا تخضع لقياس معين غرضها ان يتوسع المتكلم في معانيه .
- ٣ - عدّ النحاة اللفظ المحذوف جوازا أو وجوبا هو من باب التقديم ، نحو قولهم : زيدا ، بمعنى أكرم زيدا ، فحذف المتقدم لدلالة الحال عليه . و مثله في قولنا : خيرَ مقدم ، و المحذوف تقديره (قدمت) .
- ٤ - الناتج الدلالي من التقديم في القرآن الكريم يعد حرفا من حروف الإعجاز القرآني لأنه عدول عن الأصل لغرض دلالي و بياني يتصل بالمتلقي .

=====

المصادر و المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - ابن جني النحوي ، د. فاضل السامرائي ، دار النذير ، بغداد ، ١٩٦٩ .
- ٣ - ١ لأسلوبية ، د. عبد السلام المسدي ، دار الكتاب الجديد ، طه ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- ٤ - البحر المحيط ، ابوحيان الغرناطي الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، ط١ ، دار الفكر بيروت ، ١٩٩٢ .
- ٥ - البنى التركيبية ، نعوم جومسكي ، ترجمة : يونيل يوسف ، دار الكتب بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٧ .
- ٦ - البيان في روائع القرآن ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، ط٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ٧ - التبيان في علم البيان ، ابن الزمليان ، تحقيق : د. أحمد مطلوب ، ط١ ، دار الكتب بغداد ، ١٩٦٤ .
- ٨ - الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، د. محمد حسين آل ياسين ، ط١ ، مكتبة الحياة بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٩ - دلائل الإعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
- ١٠ - الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : د. عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ١١ - لسان العرب ، ابن منظور الإفريقي ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٨ .
- ١٢ - اللغة العربية معناها و مبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ١٣ - لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو بركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأنباري ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٨٨ .
- ١٤ - مباحث في علم اللغة و اللسانيات ، د. رشيد عبد الرحمن ، ط١ ، دار الرشيد ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ١٥ - مباحث في لغة القرآن الكريم و بلاغته ، د. عائذ كريم علوان ، ٢٠٠٨ .

١٦ - مجاز القرآن ، معمر بن المثنى ، تحقيق: د. محمد فؤاد سكين ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٥ .

١٧ - المصادر في اللغة و الأدب ، د. ابراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٨١ .

١٨ - معاني القرآن ، سعيد بن مسعده ، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٥ .

=====